

تونس في 03 ديسمبر 2025

عدد 2025/465

بيان

رغم إستمرار المفاوضات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصيدلة، سجلنا غياب أي رؤية واضحة أو التزام رسمي يضمن استمرارية العلاقة التعاقدية، وهو ما يضع الصيدلة أمام علامات استفهام جدية حول مستقبل هذه العلاقة، وأمام وضعية خطيرة وغير مسبقة تهدد استقرار القطاع برمته.

لقد تفاقمت الأزمة المالية التي يعيشها القطاع الصيدلي منذ سنوات، وتعمقت بشكل أكبر بعد تعطل المفاوضات مع موزعي الأدوية بالجملة الذين يمرّون بدورهم بوضعية اقتصادية حرجية تهدد استمرارية نشاطهم وكذا مع البنوك. وبذلك أصبحت سلسلة توزيع الدواء كاملة على حافة الانهيار، من المصنّعين المحليين إلى الصيدلية المركزية، إلى موزعي الجملة، وصولاً إلى الصيدلة.

ومما زاد الوضع تعقيداً هو أنّ عدداً متزايداً من الصيدلة أصبحوا عاجزين فعلياً عن مواصلة صرف الأدوية نتيجة الضغوطات المالية الخانقة، لا سيما الصيدليات الناشطة في المناطق الداخلية والمناطق ذات الأولوية الاقتصادية، حيث أصبحت القدرة على توفير الدواء مهددة بشكل مباشر، مما ينذر بحرمان آلاف المواطنين من حقهم في العلاج.

وفي ظلّ هذا الانسداد، أصبح من المستحيل على الصيدليات الاستمرار في تقديم الخدمات لمنظوري الصندوق الوطني للتأمين على المرض، بسبب غياب الضمانات المالية والقانونية اللازمة للعمل في ظروف طبيعية وأمنة.

وبناءً على ذلك، قام المكتب الوطني بمراسلة كلّ من:

- السيدة رئيسة الحكومة،
- السيد وزير الشؤون الاجتماعية،
- السيد وزير الصحة،
- إدارة الصندوق الوطني للتأمين على المرض،

لتنبيههم إلى خطورة الوضع والمطالبة بتدخل عاجل يُنقذ قطاعاً كاملاً مسؤولاً عن توفير العلاج للمواطنين.

و على إثر الاجتماع المنعقد اليوم للمكتب الوطني تقرّر تعليق صرف الأدوية بصيغة الطرف الدافع لمنظوري الصندوق الوطني للتأمين على المرض ابتداءً من يوم 08 ديسمبر، إلى حين:

1. تسوية الديون المتخلدة بذمة الصندوق تجاه الصيدلة،
 2. توضيح الإطار القانوني المنظم لعمل الصيدليات في ظل المستجدات الأخيرة،
 3. اتخاذ التدابير العاجلة لإنقاذ سلسلة توزيع الدواء، ولم لا عبر:
- إقرار تمويل استثنائي للصندوق الوطني للتأمين على المرض ضمن قانون المالية لسنة 2026.

هذا البيان يصدر حماية لحق المريض وضماناً لاستمرار العلاج في إطار قانوني ومنظم، ويمثل إنذاراً أخيراً قبل انهيار منظومة كاملة تُعدّ إحدى ركائز الأمن الصحي الوطني.

ويؤكد المكتب الوطني أنّ هياكل المهنة ستظلّ مفتوحة على كل مبادرة جادة ومسؤولة من شأنها توفير حلول عاجلة ودائمة تحفظ كرامة الصيدلي وحقوق المريض واستقرار المنظومة الصحية.

عن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

Le Président
Guiga Mohamed Zoubeir

